

التعاون الإنمائي كألية لدعم التنمية

Development cooperation as a mechanism to support development

كريم أطرح (*)

Abstract :

This study focused on the development cooperation, as well as its actors, types and effectiveness in supporting development in the developing countries. The number of donors has increased in the development cooperation field to include new actors such as emerging economies. Moreover, the role of non-governmental organizations and sub-national actors in this regard, before that the main role consisted on other traditional donors and actors, such as the international governmental organizations and multilateral development banks, especially on the development assistance committee Member countries of the organization for economic cooperation and development, as being the biggest donor for supporting the developing countries through what is called the official development assistance, so that the development assistance field spreads out, and the assistance volume provided to the developing countries increased through many channels;

whether bilateral /trilateral (triangular) or multilateral. This increase in the support volume was met with huge discussions about the effectiveness of the development cooperation in supporting development in the developing countries, and necessity to find and adopt new policies to increase effectiveness. This cooperation is considerably counted on

ملخص:

ركزت هذه الدراسة على التعاون الإنمائي، أبرز فواعله، أنواعه وفعالته في دعم تعزيز التنمية في الدول النامية. ازداد عدد المانحين المساهمين في مجال التعاون الإنمائي ليشمل فواعل جدد كالإقتصاديات الصاعدة، كما ازداد حجم الدور الذي تلعبه المنظمات الغير حكومية والفواعل دون وطنية في هذا الشأن، وذلك بعد أن اقتصر الدور الرئيسي في السابق على فواعل ومانحين تقليديين كالمنظمات الدولية الحكومية وبنوك التنمية المتعددة الأطراف، وبشكل خاص على الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باعتبارها أكبر المانحين بدعمها الدول النامية عن طريق ما يسمى بالمساعدة الإنمائية الرسمية. بذلك اتسع مجال نشاط التعاون الإنمائي، وازداد حجم الدعم المقدم للدول النامية عبر عدة قنوات سواء الثنائية الثلاثية (المثلث) أو المتعدد الأطراف. هذا الازدياد في حجم الدعم، قابلته نقاشات واسعة حول فعالية التعاون الإنمائي في دعم تعزيز التنمية في الدول النامية، وضرورة إيجاد و/أو الاعتماد على سياسات جديدة لزيادة الفعالية، ويعول كثيرا على هذا التعاون من أجل المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

(*)-طالب دكتوراه كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، atrih.karim07@gmail.com

to achieve the sustainable development goals 2030.

Keywords :

Development; development cooperation actors; development cooperation types; Development aid effectiveness; Policy coherence for development .

كلمات مفتاحية: فواعل التعاون الإنمائي، أنواع التعاون الإنمائي، فعالية المعونة الإنمائية، اتساق السياسات، التنمية.

مقدمة:

إن ما تعانيه عديد الدول النامية من أزمات سياسية، أمنية واجتماعية، يرجع بشكل كبير إلى المشاكل التنموية التي تعيشها، والتي أثرت بشكل مباشر على استقرار هذه الدول، و خلقت أزمات وتهديدات متعددة سواء تقليدية: كالتخلف المؤدي للفقر والأمراض والابوئة... و/أو جديدة: كالتحديات الأمنية الجديدة من جريمة منظمة، الإرهاب والهجرة غير

الشرعية، والتي تهدد بشكل مباشر أمنها وأمن الدول المتقدمة باعتبارها تهديدات عابرة للحدود. بذلك لم يعد بمقدور هذه الدول تجاهل هذه المسألة، نتيجة زيادة شدة الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية بسبب موجات النزوح من الجنوب إلى الشمال، بالإضافة وبشكل خاص للتهديدات الأمنية التي تتعرض لها، ونتيجة لذلك أصبح من اللازم تكثيف التعاون بين الشركاء من الدول المتقدمة والدول النامية بشكل خاص، باعتبار العديد منها وكرا رئيسيا للنشاطات المرتبطة بهذه التهديدات.

يعرّف التعاون الإنمائي على أنه ذلك النشاط الذي يفي بمجموعة من المعايير تتمثل في :

- القصد منه صراحة هو دعم أولويات التنمية الوطنية والدولية.

- الهدف منه ليس ربحيا.

- التمييز لصالح الدول النامية-معاملة تفضيلية.

- يقوم على شراكة تعاونية، تسعى لتعزيز ملكية الدول النامية.¹

اشكاليات

التعاون والدعم

الانمائي

ومسارات الاندماج

¹ José Antonio Alonso and Jonathan Glennie , "What is development cooperation ?" , Development Cooperation Forum Policy Briefs, No.1, New York, February 2015, www.un.org/ecosoc/dcf, p.p.1-2.

غير أنه وباتساع مجال التعاون وتعدد الفواعل، ظهرت مفاهيم جديدة كالتعاون الدولي الواسع النطاق (من أجل التنمية) والتعاون الدولي من أجل التنمية، وتم التمييز بينها وبين مصطلح التعاون الإنمائي من خلال ربط مصطلح التعاون الإنمائي Development Cooperation بالمساعدة الإنمائية الرسمية، أي أنه يقوم على دعم الدول النامية بما يتماشى ومفهوم المساعدة الإنمائية الرسمية ODA من قبل فواعل دولانية، في حين يشير مصطلح التعاون الدولي الواسع النطاق (for International cooperation (for Broader development) إلى التعاون في مجال التنمية الذي يتعدى الفواعل الدولية التقليدية، ويسعى لتعزيز التنمية و يتخطى هذا النوع من التعاون مجال مفهوم المساعدة الإنمائية الرسمية، بينما يطلق مصطلح التعاون الدولي من أجل التنمية International Cooperation (for development) على التعاون الذي يشمل كل من التعاون الانمائي والتعاون الدولي الواسع النطاق (من أجل التنمية).² تستخدم معظم المنظمات الدولية كالأمم المتحدة ووكالاتها مصطلح التعاون الإنمائي للتعبير عن هذا التعاون - مصطلح إنمائي يشير إلى النمو وليس التنمية وهي المقاربة المستخدمة سابقا في هذا التعاون، غير أنها لا تعبر على محتوى التعاون و المقاربة المستخدمة حاليا.

لقد تعددت مجالات التعاون بين أممي، سياسي، اقتصادي، قضائي، عسكري... للتصدي لتلك الأزمات والتهديدات، غير أنه توجب العمل على الحيلولة دون وقوعها، وبما أنه هنالك شبه إجماع على أن ضعف الأداء التنموي أو غياب التنمية بشكل شبه كلي في هذه البلدان يعد السبب الرئيسي وراء تلك الأزمات والتهديدات، أصبح تعزيز التنمية في البلدان النامية ضرورة لا بد منها والشغل الشاغل لها لتخطي أزماتها وتقليص هوة التنمية بينها وبين الدول الصناعية المتقدمة و السير على خطى نظيرتها من الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة المنافسة للدول الصناعية. وبذلك فقد أصبح من الضروري التركيز على التعاون من أجل التنمية والزيادة من شدته لدعم الدول النامية في مساراتها التنموية. ويعول كثيرا على التعاون الإنمائي كآلية لتعزيز التنمية في الدول النامية وتحقيق أهداف

² Willem Luijkx and Julia Benn, "Emerging providers' international co-operation for development", OECD Development Co-Operation, working paper 33/2017, April 2017, p. 6.

التنمية المشتركة، خاصة أهداف الألفية للتنمية سابقا وأهداف التنمية المستدامة (2030) والمعروفة أيضا باسم الأهداف العالمية. وبناء على ما سبق، نطرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة التعاون الإنمائي في دعم وتعزيز التنمية؟

أولا. فواعل، قنوات وأنواع التعاون الإنمائي

يشغل التعاون من أجل التنمية موضعا هاما في التفاعلات التي تتم على الساحة العالمية، و تتعدد فواعل هذا التعاون بين دول، منظمات حكومية تقليدية وأخرى مستحدثة لهذا الغرض، مؤسسات خاصة ومنظمات غير حكومية كلها اتخذت من تحدي تعزيز التنمية في البلدان النامية هدفا رئيسيا لهذا التعاون، ويتم هذا التعاون عبر عدة قنوات ثنائية، ثلاثية أو متعدد الأطراف.

1- التعاون الثنائي:

يقصد بالعلاقات الثنائية بين الدول تلك الروابط السياسية، الاقتصادية، الثقافية والتاريخية التي تجمع بين بلدين - بالإضافة إلى تفاعل الافراد من البلدين-، و تحدد شدته بحجم التعاون القائم بينهما.³

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية المعاملات الثنائية التي تتم من خلالها تقديم المساعدة الإنمائية على أنها تلك التعاملات التي تتم بشكل مباشر بين الدول المانحة و الدول النامية، كما تتضمن أيضا التعاملات التي تتم مع المنظمات الغير حكومية النشطة في مجال التنمية.⁴

وبالرغم من كون تدفقات المساعدة الانمائية الثنائية يمكن تقنيا أن تصرف عبر مجموعة من القنوات المختلفة، إلا أن الجزء الأكبر منها يتم عبر قنوات القطاع العام.⁵ كما ينظر للتعاون الإنمائي الثنائي على أنه ذلك التعاون الذي يتم بين دولة مانحة ودولة نامية بشكل أحادي، ويقوم وفقا للخطط التنموية للدول الشريكة والحوار القائم معها، ففي حالة فنلندا مثلا تقوم هذه الأخيرة بإقامات شراكات طويلة الأمد، من أجل تحقيق النتائج

³ EEA and Norway grants, **"Bilateral Guideline EEA and Norwegian Financial Mechanisms 2014 – 2021**, Adopted by the Financial Mechanism Committee on 9 February 2017", Norway, February 2017, P.4 .

⁴ Nilima Gulrajani, **" Bilateral versus multilateral aid channels Strategic choices for donors "**, Overseas Development , London , Report, March 2016 , P.7.

⁵ loc.cit.

المرجوة للتنمية المستدامة كما تلزم بتقديم الدعم اللازم والخبرة للدول الشريكة التي تلزم بتجسيد أهداف التنمية.⁶

كما تضطلع وكالات وطنية متخصصة بمهمة تنسيق التعاون الثنائي في مجال التنمية كوكالة التنمية الدولية السويدية SIDA، وكالة التنمية الدولية الكندية CIDA، إدارة التنمية الدولية البريطانية DFID، المديرية العامة للتعاون الدولي الهولندية DGIS، وكالة التعاون الدولي اليابانية IICA، وكالة التنمية والتعاون السويسرية SDC.⁷ وتعتبر المساعدة الإنمائية الرسمية ODA المورد الأكثر ثباتا في عملية تمويل التنمية وتأتي أكثر التدفقات التي تتلقاها البلدان النامية من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتشكل أكثر من نصف مجموع التدفقات و الموارد الصافية⁸، ويتم ذلك بشكل كبير على المستوى الثنائي.

رغم أن النسبة الكبيرة من المساعدات تأتي من لجنة المساعدة الإنمائية كما سبق الذكر إلا أنه توجد دول أخرى ذات اقتصاديات صاعدة غير منتسبة لهذه اللجنة أصبحت تلعب دورا حاسما في التعاون الإنمائي العالمي فنجد بعض الدول العربية، دول بريكس BRICS، بعض الدول من أوروبا الوسطى والعديد من الدول الآسيوية و دول من أمريكا اللاتينية، دخلها يتراوح بين فوق متوسط وعالي والكثير منها كانت أو لا زالت مقدمة ومستقبلة للمساعدة الإنمائية، كما أن الكثير منها تشير إلى نفسها على أنها دول مانحة في إطار التعاون جنوب-جنوب.⁹ يقوم التعاون جنوب-جنوب على مبدأ التضامن الإنمائي، فالتقارب بين دول الجنوب وإلمامها بالأوضاع السائدة والتحديات التنموية المشتركة قد يجعل من هذا التعاون أكثر توازنا وقد يعزز من أوجه التكامل والمنفعة المتبادلة، فالزيادة التي عرفت الروابط التجارية والاقتصادية في العقدين الأخيرين بين هذه الدول من شأنه

⁶ Ministry for Foreign Affairs of Finland, "Bilateral partner countries", on the site: <https://um.fi/bilateral-partner-countries>, Date of view 11 07 2020.

⁷ Nicolina Lamhauge, Elisa Lanzi and Shardul Agrawala, OECD, "**Monitoring and Evaluation for Adaptation: Lessons from Development Cooperation Agencies**", OECD Environment Working Papers, No. 38, <https://dx.doi.org/10.1787/5kg20mj6c2bw-en>, April 2012, P12.

⁸ مؤتمر العمل الدولي، "أفق عام 2030: التعاون الإنمائي الفعال دعما لأهداف التنمية المستدامة"، تقرير الرابع، الدورة 107، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2018، ص.11.

⁹ Willem Luijckx and Julia Benn, **op.cit**, p.06.

إحداث آثار إيجابية عن طريق زيادة التعلم والاستفادة من التكنولوجيا غير المباشرة الناتجة عن تلك الروابط.¹⁰

2- التعاون الثلاثي (المثلث) Trilateral (Triangular) Cooperation :

يعرف التعاون الثلاثي أو المثلث على أنه مشروع تعاوني تشترك في التخطيط له، تمويله وتنفيذه دولة مانحة من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية (دولة مصنعة) ودولة من الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة ودولة ثالثة مستفيدة. ويعتبر هذا النموذج الأكثر إتباعاً لتحقيق مساعي التنمية للشريك الثالث المستفيد، غير أنه يوجد نموذج آخر خاص يسمى بالتعاون الثلاثي الواسع النطاق والذي يضم إما دولتين مستفيدتين ودولة مانحة من لجنة المساعدة الإنمائية أو دولتين من الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة ودولة من لجنة المساعدة الإنمائية... ويتم التركيز في هذا النموذج على جذب الموارد المالية والبشرية لدعم الدول المستفيدة، أما تشارك الخبرات بين الشركاء فيتجه إلى لعب دور أقل أهمية عكس النموذج الأول، و يحوّل الشركاء من الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة مهارات مكتسبة للدول المستفيدة والتي تتميز بعامل التشابه بينها لكونها من الجنوب، كما يتم تحويل موارد أخرى كالموارد المالية، المعرفة القطاعية المتخصصة والمعرفة المنهجية.¹¹

1.2-التعاون اللامركزي :

يشير مفهوم التعاون الإنمائي اللامركزي إلى أسلوب التعاون الذي يضطلع به فاعلون تحت وطنيين بما في ذلك الفاعلين الاقتصاديين، المجتمع المدني، المؤسسات العامة كالجامعات والسلطات اللامركزية.¹² وقد ظهر لأول مرة في شكل توأمة بين المدن كجزء

¹⁰ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "تقييم مساهمة الأشكال الفعالة من التعاون في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتطورها في مجال التجارة والتنمية"، اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي، الدورة الثانية، مذكرة من أمانة الاونكتاد، جنيف، ماي 2014، ص.6-7.

¹¹ Dirk Niebel and Gudrun Kopp and Hans –Jurgen Beerfeltz, "**Triangular cooperation in German development cooperation**", Federal Ministry for Economic Cooperation and Development (BMZ), Strategy Paper 5/2013, Berlin, February 2013, p.5-6.

¹² OECD 2018, "**Reshaping Decentralised Development Co-operation: The Key Role of Cities and Regions for the 2030 Agenda**", OCED, Report, june 2018, p.25.

من المصالحة الألمانية الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية¹³، ثم سنوات الستينات بين مدن الشمال والجنوب وبشكل مبدئي بين المدن والشبكات الإقليمية كمنظمة المدن المتحدة UTO، المجلس الأوروبي للبلديات والأقاليم EMR، المدن الدولية الشقيقة SCI، كلها لعبت دورا هاما في تعزيز التوأمة، وتطور التعاون الإنمائي اللامركزي من التوأمة الثنائية البلدية إلى شراكات تضم اصحاب المصالح المتعددين وشراكات أكثر تعقيدا، وقد اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتوأمة البلدية كأداة للتعاون سنة 1971 مما عدّ إقرارا وتأييدا كبيرا لها¹⁴.

تصب مقاربة التعاون اللامركزي من أجل التنمية في سياق دعم الدول النامية و تعتبر السلطات المحلية مركز هذا التعاون بحيث تمنح الحكومات المحلية بعض الاستقلالية والتمديد في الصلاحيات ما يسمح لها إقامة علاقات مع هياكل مماثلة من دول أخرى رغم أنه لا زالت هنالك بعض القيود على الحكومات المحلية في هذا الشأن، وقد اتسع منظور هذا التعاون ليشمل المجتمعات المحلية ما يعني أن المواضيع المتعلقة بالحياة العامة لم تعد تقتصر على السلطات المحلية فقط بل تعدتها لتتضمن ممثلي المجتمع المدني، المدارس، النظم التعليمية و مجموعات أخرى¹⁵.

من أجل تنفيذ هذا التعاون على أكمل وجه، وتحقيق الأهداف التي أقيم من أجلها، لا بد من احترام مجموعة من الشروط، حيث أن تحقيق تعاون فعال لا يكون إلا في سياق ديمقراطية محلية صريحة، كما أنه من الضروري وجود مجتمع مدني نشط يتضمن مختلف الفواعل من القطاع العام والخاص بالإضافة الى ضرورة إقحام كل من لديه استعداد للمساهمة على نحو متساو من اصحاب المصالح، كما يتوجب أن يكون تعاونا طويل الأمد، بالإضافة الى ضرورة تعزيز قدرات السلطات المحلية والمساهمة في تعزيز قدرات المواطنين والجمعيات¹⁶.

¹³ Marta Latek, "**Decentralised cooperation in the context of the 2030 Agenda**", European Parliamentary Research Service, European Union, June 2017, p.4.

¹⁴ OECD 2018, **op.cit**, p.26.

¹⁵ Antonella Valmorbidia, Decentralised cooperation: an added value for Eastern Partnership Countries, **The series of the European Association for Local Democracy, ALDA**, Issue #01, February 2016, p.3.

¹⁶ **Ibid**, p.3-4.

شدت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة العالمي سنة 2005 على أهمية الدور التي تلعبه السلطات المحلية من خلال مساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، نفس الطرح أكد عليه منتدى بوسان لفعالية المعونة بكوريا الجنوبية ومؤتمر الأمم المتحدة ريو +20 حول التنمية المستدامة واللذان يعتبران الحدثين العالميين الرئيسيان المشكلان لمناقشات التنمية لما بعد 2015 و التي أكدت على أهمية الحكامة المحلية الفعالة في التنمية البشرية المستدامة.¹⁷

2.2- التعاون المتعدد الأطراف:

ظهر نظام التعددية أو التعاون المتعدد الأطراف بشكله الحديث في إطار المنظمات الدولية نهاية الحرب العالمية الثانية لحفظ السلام وتجنب تكرار التصعيدات، فتأسست منظمة الأمم المتحدة سنة 1945 مؤسسات بروتون وودز، منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبية سنة 1948 التي توسعت عضويتها سنة 1961 و أصبحت تسمى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واتسع نظام التعددية وازداد تعقيدا بانضمام منظمات و بنوك إقليمية و صناديق إقليمية وازدياد الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، وكلها ساهمت بشكل أو بآخر في دعم جهود التنمية في البلدان النامية كما يعول عليها في تحقيق أجندة التنمية المستدامة 2030.¹⁸

للتفصيل أكثر سنعرض أبرز المنظمات و البنوك الدولية الحكومية المساهمة في التعاون الدولي المتعدد الأطراف من أجل التنمية:

أ- منظمة الامم المتحدة United Nations :

أصبحت الأمم المتحدة منبرا لصياغة وتعزيز الأهداف الرئيسية الجديدة للإنسانية عبر سلسلة من المؤشرات نتج عنها ضرورة دمج مسائل النهوض بالمرأة، حقوق الإنسان، التنمية

¹⁷ Fritz Nganje, "Decentralized Cooperation and the New Development Cooperation Agenda: What Role for the UN?", **United Nations University Centre for Policy Research**, November 2015,p.5.

¹⁸ OECD2018, "**Multilateral Development Finance: Towards A New Pact on Multilateralism to Achieve the 2030**", **Agenda Together**, Paris, 2018,p.16.

المستدامة، حماية البيئة والحوكمة في نسق التنمية.¹⁹ وتمتلك الأمم المتحدة مجموعة من البرامج والوكالات المتخصصة التي تعمل على التنسيق لتحقيق الأهداف التنموية،²⁰ خاصة أجندة التنمية 2030.

ب- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - **Organisation for Economic Co-operation and Development** : يتمركز التعاون الإنمائي ضمن محور اهتمام المنظمة منذ سنة 1961 فقد استحدثت المنظمة أجهزة لهذا الغرض أبرزها لجنة المساعدة الإنمائية و مركز التنمية ، و تعمل المنظمة بشكل خاص مع الدول الهشة لدعم وتقوية مؤسساتها و إيجاد طرق فعالة للحصول على مصادر أكبر لتمويل عملية التنمية على مدى خمسين عاما.²¹

ج- الاتحاد الأوروبي **European Union** :

ينظر الاتحاد الأوروبي للتعاون الإنمائي على أنه وسيلة جد هامة لخدمة قيم الديمقراطية، الرفاه الاجتماعي، حقوق الإنسان والليبرالية،²² فقضايا التعاون من أجل التنمية تعتبر عنصرا هاما في العلاقات الخارجية للاتحاد كما تشغل اهتمام عدد كبير من اللجان، الوفود، المنظمات الحكومية والغير حكومية النشطة ضمن مجاله وكذا الدول الأعضاء فيه،²³ وتعتبر الدول الإفريقية ودول الكاريبي والباسيفيك إلى غاية سنوات التسعينات الشريك المفضل للاتحاد، حيث كانت العلاقة الأكثر وضوحا و أهمية في برنامج التعاون الإنمائي الخاص به.²⁴ وقد استمرت المساعدات الإنمائية للاتحاد في الارتفاع في السنوات القليلة الماضية وهو ما يجعله أكثر الكيانات مساهمة و أكثر المانحين للمساعدة

¹⁹ United Nation, United Nations Department of Public Information, **"The United Nations Today"**, United Nations, New York, 2008,p.149.

²⁰ United Nation, United Nations Department of Public Information, **"Basic facts about the United Nation"**,42nd Edition, United States of America,2017,p.p. 128-129.

²¹ OECD (2012), **"From Aid to Development: The Global Fight against Poverty"**, OECD Insights, OECD Publishing, <http://dx.doi.org/10.1787/9789264123571-en> ,p.19.

²² Karin Arts and Anna K. Dickson, **"EU development cooperation From model to symbol"**, Manchester: Manchester University Press, 2004,p.01.

²³ **Ibid**,p.13.

²⁴ **Ibid**;p.01.

الإنمائية،²⁵ ولا يقتصر الأمر على الحكومات المركزية بل يتعداه إلى الحكومات المحلية التي تلعب هي الأخرى دورا حاسما في التعاون الدولي من أجل التنمية.²⁶

د- بنوك التنمية متعددة الأطراف **Multilateral Development Banks** :

تضطلع بنوك التنمية الدولية بولاية إنمائية واضحة تتضمن القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة و المنصفة فتبنت من أجل ذلك مجموعة من المبادرات كتلك المتعلقة بتخفيف أعباء الديون، ومن أبرز البنوك النشطة في مجال التنمية نجد :

❖ **البنك الدولي World Bank** عبر مؤسساته الفرعية الثلاث التي تقدم القروض و المنح للدول النامية: البنك الدولي للإنشاء و التعمير IBRD الذي يقدم قروضا للدول ذات الدخل المتوسط بالأساس بأسعار الفائدة السائدة في السوق، مؤسسة التنمية الدولية IDA التي تقدم قروض بشروط ميسرة وبأسعار فائدة منخفضة و فترات سداد طويلة و تقدم هذه القروض بالإضافة إلى المنح أساسا للدول الفقيرة، وأخيرا مؤسسة التمويل الدولية IFC تقدم قروضا و تمويل القطاع الخاص في الدول النامية.²⁷

❖ و بنوك التنمية الإقليمية **Regional Development Banks** ، كبنك التنمية

للدول الأمريكية **Inter-American Development Bank** ، يقدم مند تأسيسه قروض ميسرة و غير ميسرة، نافذة القروض الميسرة تتمثل في صندوق العمليات الخاصة FSO والذي انتقلت معظم أصوله إلى البنك سنة 2016.²⁸

❖ **بنك التنمية الإفريقي African Development Bank** : أنشأ البنك نافذة

الإقراض الميسر سنة 1973، وفتح مجال العضوية للدول غير الإفريقية للمساهمة فيه، كما فتح مجال العضوية في نافذة الإقراض غير الميسر بشكل رسمي للدول غير الإفريقية سنة 1982، و يقدم البنك قروض لشركات القطاع الخاص عبر نافذة

²⁵ Paul Hoebink, European Development Cooperation In Between the Local and the Global, Amsterdam : Amsterdam University Press, 2010, p.12.

²⁶ Ibid;p.17.

²⁷ Rebecca M. Nelson, "Multilateral Development Banks: Overview and Issues for Congress, Congressional", Research Service, Report, July 6 2018, p.2.

²⁸ Ibid.p.2-3.

الإقراض غير الميسر ولا يمتلك صندوق خاص لتمويل مشاريع القطاع الخاص ويركز على التنمية في نطاق القارة الإفريقية.²⁹

❖ **بنك التنمية الآسيوي Asian Development Bank** : يركز على مشاريع البنية التحتية الضخمة بدلا من المشاريع الاجتماعية و التي توجه مباشرة للتخفيف من حدة الفقر، الخاص، ويقدم قروض للشركات من القطاع الخاص في المنطقة من خلال نافذة القروض غير الميسرة.³⁰

❖ **البنك الأوروبي للإنشاء و التعمير European Bank for Reconstruction and Development**

أسس سنة 1991 يختلف عن البنوك السابقة بشكلين أولها أنه يمتلك ولاية سياسية صريحة لدعم أنشطة بناء الديمقراطية و ثانيا أنه لا يمتلك نافذة للإقراض الميسر، وبالرغم من منحه بعض القروض لحكومات دول أوروبا الوسطى و الشرقية إلا أن البنك يستهدف القطاع الخاص في مساعداته المالية.³¹

ت- صندوق النقد الدولي International Monetary Bank :

يركز صندوق النقد الدولي على ثلاثة أدوار رئيسية و المتمثلة في :
- تقديم المشورة للدول الأعضاء حول اعتماد السياسات الملائمة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي، تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر.
- إتاحة التمويل للبلدان الأعضاء لمساعدتها في معالجة المشاكل المرتبطة بميزان المدفوعات، بما يتضمن حالات عجز النقد الأجنبي والنتائج عن تجاوز المدفوعات الخارجية الإيرادات من النقد الأجنبي.
- عرض تقديم المساعدة الفنية والتدريب للبلدان الأعضاء في حال تم طلبها وذلك لمساعدتها في بناء وتعزيز خبراتها ومؤسساتها من أجل تنفيذ سياسات اقتصادية سليمة.³²

²⁹ Ibid.p.3.

³⁰ loc.cit.

³¹ loc.cit.

³² International Monetary Fund, "Building a Shared Future", IMF Annual Report 2018,P.4.

في حدود المهام المنوطة به، يلتزم الصندوق بالمساهمة في الشراكة العالمية لأجل التنمية المستدامة، فقد أطلق الصندوق عددا من المبادرات لزيادة الدعم بسبل حاسمة للدول الأعضاء التي تسعى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.³³

4. المنظمات غير الحكومية Non-Governmental Organizations :

تحظى هذه المنظمات بشهرة واسعة خاصة منها المنظمات الخيرية، الدينية وتلك النشطة في مجال حقوق الإنسان كما أن هنالك منظمات أخرى تعرف اختصارا بـ QUANGO أو المنظمات غير الحكومية الشبه المستقلة Quasi autonomous، غير أن الباحثة الهولندية سارة كينسيورغن تذهب أبعد من ذلك في تصنيفاتها والتي تضم منظمات غير حكومية منظمة للإعمال Business-Organized NGO و أخرى بيئية Environmental NGO، منظمات دولية غير حكومية International NGO، منظمات غير حكومية مسيرة من الحكومات Gouvernement Organized NGO والتي أنشئت من الحكومات للحصول على الامتيازات، الأفضلية والدعم المادي المخصص للمنظمات غير الحكومية الأصلية. كما نجد أيضا منظمات مملوكة من طرف الأفراد My own NGO.³⁴

ويلقى الدور الذي تلعبه في مجال التنمية اعترافا متزايدا، بالمقابل فإن الانتشار المتزايد لها ساهم في تعقيد عمليات تنسيق المساعدات والتعاون من أجل التنمية، خاصة الصعوبات الناتجة عن التدخلات غير مبررة والتضييع المستمر للوقت.³⁵

وتنشط على الساحة الدولية أهم ثمانية منظمات دولية غير حكومية متمثلة في الرؤية العالمية الدولية World vision International، أكسفام الدولية Oxfam، أنقذوا الأطفال الدولية Save The Children International، منظمة الخطة الدولية Plan International، أطباء بلا حدود Médecins Sans Frontières، الرعاية الدولية Care International، كاريتاس الدولية، Caritas، أكشن إيد الدولية Action Aid International. وتلقى بعضها انتشارا

³³ Ibid.p.102.

³⁴ OECD (2012), op.cit, p.p.54-55

³⁵ Ibid.p.59.

واسعا على المستوى العالمي بينما يعمل بعضها الآخر في نطاق ضيق، وتسجل حضورا واسعا في الدول النامية. جمعت 11.7 مليار دولار من الإيرادات سنة 2011 تستقبلها من مانحين آخرين للاضطلاع بأعمال المساعدة الإنسانية والتنمية.³⁶ كما يتم تقديم المساعدات عن طريق الأعمال الخيرية الخاصة Philanthropy كمؤسسة غيتس الخيرية التي قدمت أكثر من 24 مليار دولار كمنح موجهة للصحة والتنمية العالمية. سنة 2009، منحت أكثر من 1.9 مليار دولار كمساعدات صحية لتجعل منها ثالث أكبر مانح في هذا المجال.³⁷

ثانيا- أنواع، أشكال وأدوات التعاون الإنمائي Types, modalities and instruments

يمكن تمييز ثلاثة أنواع رئيسية من الدعم في التعاون الإنمائي وتتمثل في:

أ- أولا: التحويلات المالية والعينية،

ب- ثانيا: دعم القدرات

ت- ثالثا: تغيير السياسات.

أ. التحويلات المالية والعينية:

تتخذ عدة أشكال من بينها: المنح Grants ، وتتم عبر مجموعة من الأدوات من بينها دعم الميزانية، تتضمن تحويلات مالية للخرينة العمومية للبلد الشريك، و تسعى الشروط التي يتوجب توافرها في البلد المستقبل بمعايير الأهلية و يتماشى هذا الدعم مع المبادئ والالتزامات الواردة في إعلان باريس لفعالية المعونة 2005، برنامج عمل أكرا 2008 و

³⁶ Brian Tomlinson and Aid Watch Canada , "working with civil society in foreign aid possibilities for south-south cooperation ? ", UNDP: China, September 2013,p.325-327.

³⁷ OECD (2012), op.cit, p.p.58-59

الشراكة من أجل تعاون إنمائي فعال بوسان 2011 .³⁸ يقوم هذا الدعم على مجموعة من الأسس المنطقية كخلق منبر للحوار، الدعم المالي للسياسات العامة باستخدام أنظمة الدول المستقبلية، تقييم الأداء والنتائج وتنمية القدرات.³⁹ هناك أيضا المشاريع الاستثمارية ، لاسيما الاستثمار الأجنبي لما توفره الشركات المتعددة الجنسيات من فرص عمل، نقل التكنولوجيا، فتح المجال للوصول إلى الأسواق العالمية و مساعدة البلدان النامية والأقل نموا لإصلاح أطرها التنظيمية، وتوفير الإمكانات اللازمة وتشجيع الاستثمار والترويج له، إضافة إلى كل ذلك يتوجب إصلاح قوانين الاستثمار، ونظم السياسة العامة.⁴⁰

و كذا الاشتراكات والمنح المقدمة للمنظمات الدولية الحكومية عبر منح أو تبرعات تساهم بها حكومات من جميع أنحاء العالم .⁴¹ ويشار لها بالمعونة المتعددة الثنائية.⁴² التي تجمع مساهمات الدول المقررة والطوعية و تصبح هذه المساهمات جزء لا يتجزأ من أصول المنظمة بحيث تفقد هوية مانحها.⁴³ ناهيك عن المنح المقدمة للمنظمات الغير حكومية فهي مصدرا رئيسيا لدخلها . اما القروض، الاستثمارات في الأسهم و مبادرات أخرى فتعتبر من الأشكال المستخدمة في التعاون الإنمائي وتتم عبر مجموعة من الأدوات . اما الشراكة بين القطاع العام والخاص **Public-Private Partnership** ، تحظى الشراكة بين القطاع العام والخاص باهتمام كبير نظرا لإمكانية لعبها دورا كبيرا في تحقيق

³⁸ European Commission, "**Budget Support Guidelines Programming, Design and Management A modern approach to Budget support**", Tools and Methods Series, Working document, Brussels, September 2012, P. 11.

³⁹ **loc.cit.**

⁴⁰ OECD (2016), "Development Co-operation Report 2016: **The Sustainable Development Goals as Business Opportunities**", OECD Publishing, Paris, <http://dx.doi.org/10.1787/dcr-2016-en>, P.P.50-51.

⁴¹ Department for International Development, "**Multilateral Aid Review Ensuring maximum value for money for UK aid through multilateral organizations**", March 2011, p.5.

⁴² Brian Atwood , "**What do we know about multilateral aid? The 54 billion dollar question**" , <http://www.oecd.org/dac/aid-architecture/multilateralaid.htm>, p.1.

⁴³ OECD (2011), **Multilateral Aid 2010**, OECD Publishing". <http://dx.doi.org/10.1787/9789264046993-en>, p.28.

أهداف الألفية للتنمية المستدامة (أجندة 2030)،⁴⁴ لهذه الأسباب فهي تتمتع بدعم كبير من المانحين الدوليين سواء كانوا حكومات، بنوك التنمية المتعددة الأطراف، المنظمات غير الحكومية، منظمات خيرية.⁴⁵

اما التحويلات العينية **In-Kind Transfer** كان هذا الشكل رائجا في السابق ويتضمن على سبيل المثال المعونة الغذائية و اللباس، و قد تعرضت هذه المقاربة لانتقادات واسعة، حجة منتقديها أنها لا تقدم القيمة الإضافية المرجوة مقارنة بما تستنفذه من موارد مالية، كما أنّها قد تكون عائقا أمام تنشيط السوق المحلية للبلدان المستقبلة لها، وقد تقلص حجم و أهميّة هذا الشكل من المعونة في وقتنا الحاضر.⁴⁶

ظهرت مبادرات أخرى لدعم الدول النامية في مسارها التنموي من بينها مبادرة تخفيف أعباء الديون التي أثقلت كاهل الدول النامية لذلك ظهرت الحاجة لإيجاد آليات للتخفيف من أعبائها. لقد لعب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD دورا بارزا في هذا الشأن، ففي سنة 1972 في المؤتمر الثالث له تم التشديد على ضرورة تخفيف أعباء الديون والحد من المشاكل المرتبطة بخدمة ما بعد الدفع التي تواجهها البلدان النامية،⁴⁷ والتي تقف كعائق أمام تحقيق أهدافها التنموية. أسفرت المفاوضات المتواصلة في هذا الشأن عن شروط تورنتو ومبادرات أخرى كمبادرة كولومبيا 1999، ثم مبادرة الألفية لتخفيف أعباء الديون لتوفير موارد إضافية للدول النامية لتحقيق أهداف الألفية للتنمية.⁴⁸

⁴⁴ Jomo KS and Anis Chowdhury and Krishnan Sharma and Daniel Platz, "Public-Private Partnerships and the 2030 Agenda for Sustainable Development: Fit for purpose?", Department of Economic & Social Affairs, Working Paper, No 148, New York, February 2016, p.22.

⁴⁵ PPP Lab Food and water, "Financing Public-Private Partnerships", **Insights Series**, N: 04, https://www.ppplab.org/wordpress/wp-content/uploads/2016/11/Insights-Serie_04.pdf, P.19.

⁴⁶ José Antonio Alonso and Jonathan Glennie, **op.cit**, p.2.

⁴⁷ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، مرجع سابق، ص.ص.9-13.

⁴⁸ نفس المرجع، ص.ص.12-13.

ب- دعم القدرات Capacity Support :

يعد بناء القدرات من المفاهيم الأساسية في عالم التنمية ، و قد تم الدفع بمقاربات قائمة على بناء القدرات منذ سنوات الخمسينات لتدارك القصور الملموس في المعونة الإنمائية والمساعدة التقنية المقدمة من الدول المانحة، قصور ناتج عن غياب ملكية الدول المستقبلية، غياب التنسيق بين القطاعات، العجز عن خلق تغيير مستدام و عدم كفاية المقاربات المصممة لهذا الغرض.⁴⁹ و قد ازدادت حدة النقاش النظري حول هذه الفكرة بين سنوات 1995-2005 ، و على الرغم من الاستخدام الواسع لهذا المفهوم إلى أنه تمت صياغة مفهوم جديد ومقاربة جديدة قائمة على تنمية القدرات . حيث يشير مصطلح بناء القدرات إلى بناء شيء جديد من القاعدة إلى القمة، بينما يشير تنمية القدرات إلى المقاربة التي تقوم بالبناء انطلاقاً من المهارات والمعرفة القائمة مصحوبة بعملية تغيير ديناميكية ومرنة يقودها الفاعلين المحليين.⁵⁰

ينظر لتنمية القدرات على أنها أداة أساسية أكثر من كونها هدفا في حد ذاتها للتعاون الإنمائي و التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية، وقد استخدمت الجهات المانحة مقاربات عدة لتنمية القدرات كالمساعدة التقنية التدريب، المنح الدراسية، مراكز بحوث مشتركة، ولا تزال هذه المقاربات سائدة رغم أثرها المتواضع، كما أن المقاربات المعتمدة من الدول المانحة لتنمية القدرات تتميز بالتشتت وتطبق بمعزل عن المبادرات والخبرات الأخرى وهو ما يعد إشكالا أمام نجاحها، لذلك فالتعلم المشترك وتبادل المعلومات والخبرات أمر لا غنى عنه.⁵¹ كما لا يمكن قيادة هذه العملية من أطراف خارجية فالبلدان المستفيدة بأفرادها ومنظماتها هي الأولى بملكية وقيادة عملية تنمية القدرات مع إمكانية الحصول على دعم خارجي لإمكانية إسهامه في انجاح العملية، ولا بد من الوصول إلى الحد الأدنى المطلوب من

⁴⁹ Lonel Zamfir, **"Understanding capacity-building/ capacity development A core concept of development policy"**, EPRS | European Parliamentary Research Service, April 2017,p.1.

⁵⁰ **loc.cit.**

⁵¹ Anna Pultar and Waltraud Rabitsch , **"Manual Capacity Development :Guidelines for Implementing Strategic Approaches and Methods in ADC"**, Austrian Development Agency, Vienna, August 2011,p.9.

بناء وتنمية القدرات لتحقيق استدامة في العملية، الحفاظ على القدرات والاستغناء عن الدعم الخارجي لكون دوره داعم وليس دائم.⁵²

ج. تغيير السياسات :

إن ما تقوم به الدول الثرية المانحة لدعم الدول الفقيرة من تحويل للأموال والمعونة لم يساهم بالكثير في تعزيز التنمية في تلك الدول، أما ما تقوم به من التغييرات في القواعد والنشاطات على المستويين الوطني والدولي فهو يؤدي إلى إبقاء هذه الدول في احتياج مستمر للدعم لذلك يتوجب إحداث تغييرات في السياسات على المستويين الوطني والدولي: فعلى المستوى الوطني تتضمن مراجعة السياسات العامة في ضوء ما تخلفه من آثار على أجندة التنمية بالإضافة إلى تعزيز أوجه التكامل والعمل على تجنب النزاعات البينية، أما على المستوى الدولي فتقتضي بناء قواعد تمكينية أفضل من أجل حوكمة عالمية، وهذا سعيا لتحقيق تكافؤ فرص التنمية بين بلدان وشعوب العالم بالإضافة إلى توفير المنافع العامة الدولية بكفاءة أكثر.⁵³

ثالثا: فعالية التعاون الدولي من أجل التنمية وتحقيق اتساق السياسات العامة.

بدأ التركيز على مسألة نتائج وفعالية التعاون الإنمائي بعد الفشل المتكرر لمجموعة من المشاريع والبرامج في تحقيق الأهداف المرجوة نتيجة تراكم عقبات تعود لسوء التخطيط والتنسيق، انعدام الاستدامة وتغليب المصالح الذاتية،⁵⁴ لقد تم ربط المعونة بالتنمية بناء على فكرة أنها ستؤدي إلى زيادة النمو في الدول النامية لكن الواقع يظهر عدم وجود

⁵² OECD 2012, "Supporting Partners to Develop their Capacity 12 Lessons from DAC Peer Reviews", OECD publications, 2012, www.oecd.org/publishing/corrigenda, p.p7-8.

⁵³ José Antonio Alonso and Jonathan Glennie, op.cit, p.3.

⁵⁴ Stephan Klingebiel and Victoria Gonsior and Franziska Jakobs and Miriam Nikitka. Public Sector Performance and Development Cooperation in Rwanda : Results-Based Approaches, Springer Nature, 2016,p.18.

علاقة قوية بين المعونة الإنمائية والتنمية، من أجل ذلك توجهت الجهود لمحاولة معرفة ما يحول دون ذلك وأعتبر هذا الأمر أولوية للدول المانحة والمتلقية لها.⁵⁵ نظمت لجنة المساعدة الإنمائية وبدعم من الأمم المتحدة اجتماعات عالمية رفيعة المستوى حول فعالية المعونة روما 2003، باريس 2005، أكرا 2008 ثم بوسان 2011. تم التوصل خلال الاجتماعات الثلاثة الأخيرة السابقة الذكر إلى اتفاقيات مهمة أبانت عن التحول الكبير الحاصل في هيكلة المعونة العالمية.⁵⁶ يتم التطرق لمسألة فعالية التعاون الإنمائي دوريا في منتدى التعاون الإنمائي للأمم المتحدة الذي يجتمع مرة كل سنتين نظرا لأهمية التعاون الإنمائي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفيما يلي أهم ما جاء في اجتماعات باريس أكرا و بوسان:

1. إعلان باريس حول فعالية المعونة 2005 :

وصف هذا الإعلان بأنه تكنوقراطي في الأساس، فهو على العكس مما جاء في أهداف الألفية للتنمية لم يأتي بأهداف محددة كالتخفيف من حدة الفقر على سبيل المثال، وإنما حدد كيفية القيام بالتعاون الإنمائي و بعبارة أدق كيف يتعين على الجهات المانحة والدول النامية المستقبلية العمل سويا لتحقيق الأهداف المسطرة والوصول إلى أقصى حد من النتائج الإيجابية للتعاون الإنمائي، وتعتبر هذه الفكرة في حد ذاتها معقدة كما لا تمتلك صدق كبيراً لدى الأطراف غير المنتمين لعالم المعونة.⁵⁷

2 عمل أكرا 2008 :

تم فيه الإقرار بالمبادئ المؤسس لها في باريس و سلّم بضرورة تسريع تنفيذ إعلان باريس وترجمته لأفعال، و قد كان الهدف منه تسريع الإصلاحات المتعلقة بفعالية المعونة و ذلك باقتراح و تعزيز مجموعة من المتطلبات تمثلت في:

أ. أنظمة البلدان: ضرورة استخدام أنظمة البلدان الشريكة لتقديم المعونة .

بلقاسم العباس، "المساعدات الخارجية من أجل التنمية"، دورية جسر التنمية، العدد 78، ديسمبر 2008،⁵⁵ ص.10.

⁵⁶ Hany Besada and Shannon Kindornay, Multilateral Development Cooperation in a Changing Global Order, International Political Economy Series, 1st edition, England, 2013, p.117.

⁵⁷ OECD (2012), "From Aid to Development: The Global Fight against Poverty", Op.Cit, p.105.

ب. إمكانية التنبؤ: دعم الدول النامية لتقوية الصلة بين الإنفاق العام و النتائج مع تقديم الجهات المانحة لمعلومات عن التخطيط الطويل المدى (3-5 سنوات) التي تدعم هذا الترابط.

ج. تقسيم العمل: وذلك بتشجيع الدول الشريكة والجهات المانحة على تطوير مبادئ الممارسة لجعل العمليات المنفذة أكثر كفاءة لضمان الحد الأقصى من تنسيق العمل التنموي وتجنب تجزئة المعونة الإنمائية.

د. المشروعية: تثبيت الجهات المانحة عما تشترطه قبل تقديم المعونة، وعوضا عن ذلك العمل على تعزيز مواءمة المعونة مع مقاصد التنمية للدول المستقبلة للمعونة.

هـ. تحرير المعونة: بالتخفيف من القيود المفروضة من الجهات المانحة التي تمنع الدول الشريكة المستقبلة من استيراد السلع والخدمات الضرورية بأفضل الأسعار السائدة في الأسواق العالمية.

و. الشراكة: مناشدة جميع الشركاء وتشجيعهم على الالتزام بمبادئ باريس وتعزيز التعاون جنوب-جنوب.⁵⁸

3. شراكة بوسان من أجل تعاون إنمائي فعال 2011 :

في هذه القمة تم استبدال مصطلح فعالية المعونة بمصطلح فعالية التنمية لتعكس حقيقة أنه بجانب المعونة هنالك عدد من السياسات المهمة الواجب إتباعها من طرف المانحين والشركاء إذا اريد للتنمية أن تنجح، هذه السياسات سيتم فحصها عن كثب لما ستقدمه من إسهام للتنمية، كما تم أيضا في هذه القمة إشراك فواعل جدد-خاصة الصين- بشكل كبير في أجندة الفعالية. وقد واجهت القمة تحديين اثنين التحدي الأول كان المحافظة على الزخم الذي اكتسبه الاجتماعين رفيعي المستوى في باريس وأكرا، أما التحدي الثاني فيتمثل في إقحام فواعل جدد.⁵⁹ لقد أصبحت هذه الفواعل تلعب دورا هاما، وهو ما خفف بشكل ملحوظ العبء عن المانحين التقليديين.⁶⁰

⁵⁸ Hany Besada and Shannon Kindornay, **Op.cit**, p p.118-119.

⁵⁹ Stephan Klingebiel, "**Development Cooperation: Challenges of the New Aid Architecture**", German Development Institute, England, 2014,p.72.

⁶⁰ **Ibid**.p.p72-73.

2. العوامل المحددة لفعالية التعاون الإنمائي :

تتعدد الآراء والتوجهات بشأن ما يجعل المعونة الإنمائية (المساعدة) أكثر فعالية وما يتسبب في فشلها في تحقيق أهدافها، برز رأيان مهيمنان حول أسباب عدم فعالية المعونة وضعف علاقتها بالتنمية في الدول المستفيدة:

الرأي الأول : يدفع بأن فعالية المعونة ترتبط بوجود سياسات حكومية جيدة وفعالة، حيث أن اختيار تقديم المساعدات للدول ذات السياسات الجيدة ومستويات الفقر المرتفعة سيؤدي إلى خفض مستويات الفقر، ويستند هذا الرأي لدراسات ودلائل لمؤسسات دولية كالبنك الدولي الذي يرى أن للسياسات التجميعية و جودة المؤسسات دور هام في زيادة الفعالية، وقد استخدم البنك الدولي في دراساته مقياس تقييم سياسات ومؤسسات الدول لترتيب الدول حسب جودة السياسات فيها.

الرأي الثاني: يدفع بأن الأمر ليس متعلقا بفعالية السياسات الداخلية وفقط، بل تحددها أيضا عوامل أخرى خاصة تلك المرتبطة بسياسات توجيه واختيار المعونة.⁶¹

1.2. مجالات التأثير على فعالية التعاون الإنمائي:

1.1.2. بعض العوامل المؤثرة على الفعالية :

تذهب بعض الدراسات إلى أنه عند الوصول إلى مستويات معينة من المعونة المقدمة تنخفض الفائدة و قد تؤدي حتى إلى لعب دور عكسي، فقد حددت بعض التحليلات ما يسمى "نقطة التشبع" حيث أن أي موارد إضافية من المعونة فوق هذه النقطة ليس لها أي معنى.⁶² ويمكن تمييز عدة مجالات للتأثير :

أ. **الجوانب المتعلقة بالاقتصاد الكلي:** أبرز تأثير تمت مناقشته يتعلق بخطر ما يسمى بالمرض الهولندي الذي يعبر عن مفارقة النمو الفجائي للاقتصاديات-الراجع بالدرجة الأولى لاستكشاف وإنتاج الموارد الطبيعية- ثم مواجه تلك الاقتصاديات لمشاكل خطيرة متعلقة بالاقتصاد الكلي، حيث تؤدي الفوائض التجارية الراجعة لتصدير الموارد الطبيعية إلى ارتفاع اسعار الصرف و هذا ما يؤدي إلى مشاكل في تسويق السلع الأخرى حيث تصبح أقل تنافسية وصعبة التسويق، وتعتمد خطورة المرض بشكل كبير على

بلقاسم العباس، مرجع سابق، ص.11.⁶¹

⁶² Stephan Klingebiel, Op.cit., p.75.

الدرجة التي يتم بها استخدام الموارد المتاحة لتمويل صادرات إضافية وسلع غير قابلة للتداول التجاري كالأجور والمرتبات، كما قد تسبب مشاكل للقطاع الخاص في البلدان ذات الأسواق المالية رديئة الأداء.⁶³

ب. **الحوكمة والمؤسسات** : إن الاعتماد الكبير على المعونة قد تكون له آثار كبيرة على أبعاد الحوكمة و جودة مؤسسات البلدان الشريكة و تتخذ هذه الآثار عدة أشكال :

- التدفقات الكبيرة للمساعدة الإنمائية الرسمية قد تؤدي إلى إضعاف الجهود الوطنية لتعبئة الموارد.

- التدفقات الكبيرة للمعونة قد تؤدي إلى تقويض مسائلة حكومات الدول الشريكة أمام شعوبها.

- تدفقات المعونة قد تؤدي إلى ظهور دول ريعية.

- قدرات حكومية وإدارية كبيرة قد يتم تقييدها في إطار التواصل مع المانحين أو من خلال الإجراءات المرتبطة بالمشاريع أو البرامج (إعداد التقارير، المهام....).

- إن إحلال أجهزة المعونة محل دور البلد الشريك قد يؤدي إلى الحد من القدرات الحكومية، كما يمكن لأنظمة المعونة أن يكون لها أثر تحفيزي عكسي على الموظفين العموميين خاصة في الدول التي تتميز أجهزتها بالضعف.

- الاعتماد على المساعدة الإنمائية الرسمية يزيد بشكل كبير من مخاطر حدوث انقلابات عسكرية.⁶⁴

ج. **المسائلة وفعالية المعونة**: تحظى المسائلة واستعراض الحسابات باهتمام كبير في سياق النقاش حول تعاون إنمائي أكثر فعالية، ففي سياق التعاون الإنمائي تكون المسائلة ذات صلة من خلال جوانب ثلاث: المسائلة في الدول المانحة، المسائلة في الدول الشريكة (مسائلة داخلية) والمسائلة المتبادلة بين الشركاء والمانحين، وتكون الجهات المانحة والشركاء خاضعين للمساءلة بشكل خاص أمام البرلمان، الناخبين، المجتمع المدني، وسائل الإعلام ومكاتب التدقيق الوطنية. أن أشكال المسائلة السابقة الذكر ليست متكاملة

⁶³ Ibid, p.76.

⁶⁴ Ibid, p.76-77.

بالضرورة بل قد تتنافس مع بعضها البعض في بعض الحالات، كما تواجه مجموعة من التحديات والمشاكل.⁶⁵

2.2. الفساد وفعالية التعاون الإنمائي:

جاء في إعلان بوسان لفعالية التعاون الإنمائي أن "الفساد وباء خطير يقوّض التنمية على الصعيد العالمي ، حيث يشتمل الموارد الممكن تسخيرها لتمويل التنمية كما يؤثر على حوكمة المؤسسات ويهدد الأمن الإنساني". لقد تفشى الفساد في الكثير من البلدان ولحق بالمعونة كغيرها من المعاملات المالية، كما أنه ليس علامة مرتبطة بالدول النامية دون غيرها. ويعتبر الفساد العقبة الرئيسية أمام تعاون إنمائي فعال.⁶⁶

خاتمة:

رغم زيادة حجم الدعم المقدم للدول النامية نتيجة زيادة عدد الفاعلين من مانحين الى أن النتائج المتوصل إليها تعتبر مخيبة للآمال ففيما يتعلق بالمعونة الإنمائية قد أظهر الواقع عدم وجود علاقة قوية بين المعونة الإنمائية والتنمية ويعود ذلك لعدة أسباب كالفساد وعدم الالتزام بما جاء في الاجتماعات رفيعة المستوى حول فعالية المعونة والتعاون الإنمائي - كمبادئ الملكية والموائمة والتنسيق وغيرها - بالإضافة لأسباب أخرى كتغليب المصالح الذاتية للدول على حساب أهداف التنمية عند تخصيص المعونة الإنمائية. كما أن القروض المقدمة من طرف دول ومؤسسات مالية دولية تكون مصحوبة بمجموعة من القيود كفرض التركيز على سياسات تجارية معينة قد لا تتناسب وخطط التنمية المنتهجة في الدول النامية المستقبلية لها مما أدى عدم تحقيق النتائج المرجوة وكنتيجة لذلك زيادة إقبال كاهلها بالديون وعدم قدرتها على سدادها، وهذا ما يزيد من مشاكل الدول النامية نتيجة غياب الموارد اللازمة لتمويل التنمية وصرف الموارد المتاحة على سداد الديون وتلبية الحاجيات الأساسية. إن تحقيق اتساق السياسات من أجل التنمية ضروري لتعزيز التنمية في الدول النامية غير أن التقدم الحاصل في هذا الشأن جد

⁶⁵ Ibid, p.78.

⁶⁶ OECD (2012), Op.cit,p.p113-114.

محتشم لغياب إرادة حقيقية نتيجة تعارض ذلك مع مصالح الدول خاصة منها المتقدمة، وهو ما يكشف حقيقة عدم استعداد الدول الصناعية المتقدمة لتقديم تنازلات في هذا الشأن والتي من شأنها خدمة التنمية في الدول النامية. إن ما تقوم به الدول المتقدمة والمهيمنة على الساحة الدولية من تغيير في السياسات والقواعد والنشاطات على المستويين الوطني والدولي يؤدي إلى إبقاء هذه الدول النامية في احتياج مستمر للدعم، كما أنها ومن خلال منظمات عالمية تسعى لتقليص حيز السياسة المتاح للعالم النامي لتبني أنواع من السياسات التي اعتمدتها الكثير من الاقتصاديات المتقدمة نفسها في مراحلها الأولى من مسارها التنموي لذلك من الضروري العمل على تغيير السياسات بما يخدم المصالح المشتركة لشعوب العالم أجمع. من خلال الحقائق السابقة الذكر تتبادر الى أذهاننا مجموعة من التساؤلات لعل أبرزها هي تلك المتعلقة بالهوية الفعلية للجهات المستفيدة فعليا وبشكل كبير من هذا التعاون.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

الكتب:

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تنمية القدرات: كتب تمهيدية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2009.

الدوريات والمجلات:

1. العباس بلقاسم، "المساعدات الخارجية من أجل التنمية"، دورية جسر التنمية، العدد 78، ديسمبر 2008.

المؤتمرات:

1. الأمم المتحدة: المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "تعزيز الاتساق على صعيد السياسات والمؤسسات من اجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، الدورة 17، افريل 2018
2. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "تقييم مساهمة الأشكال الفعالة من التعاون في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية و تطويرها في مجال التجارة والتنمية"

، اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز التكامل و التعاون في الميدان الاقتصادي ،
الدورة الثانية ، مذكرة من أمانة الاونتكا ، جنيف ، ماي 2014.

3. مؤتمر العمل الدولي، "أفق عام 2030: التعاون الإنمائي الفعال دعما لأهداف

التنمية المستدامة"، تقرير الرابع، الدورة 107، ط1، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2018.

ثانيا : باللغة الأجنبية

الكتب:

1. ARTS Karin and DICKSON Anna K., **EU development cooperation From model to symbol**, Manchester, Manchester University Press, 2004.

2. BESADA Hany and KINDORNAY Shannon, **Multilateral Development Cooperation in a Changing Global Order**, International Political Economy Series, 1st edition, UK, 2013.

3. HOEBINK Paul, **European Development Cooperation In Between the Local and the Global**, Amsterdam, Amsterdam University Press, 2010.

4. KLINGEBIEL Stephan, **Development Cooperation: Challenges of the New Aid Architecture**, German Development Institute, England, 2014.

5. KLINGEBIEL Stephan and GONSIOR Victoria and FRANZISKA Jakobs and NIKITKA Miriam, **"Public Sector Performance and Development Cooperation in Rwanda: Results-Based Approaches"**, Springer Nature, 2016.

6. LEWIS David and KANJI Nazneen, **Non-Governmental Organizations and Development**, Great Britain and New York, 2009.

7. United Nation, United Nations Department of Public Information, **The United Nations Today, United Nations**, New York, 2008.

8. United Nation, United Nations Department of Public Information, **Basic facts about the United Nation**, 42nd Edition, United States of America, 2017.

التقارير:

1. ALONSO José Antonio and GLENNIE Jonathan, **"What is development cooperation ?"**, Development Cooperation Forum

Policy Briefs, No.1, New York, February 2015,
,www.un.org/ecosoc/dcf.

2. ATWOOD Brian ,**"What de we know about multilateral aid? The 54 billion dollar question"**,<http://www.oecd.org/dac/aid-architecture/multilateralaid.htm>,

3. Department for International Development, **"Multilateral Aid Review Ensuring maximum value for money for UK aid through multilateral organizations"**, March 2011.

4. EEA and Norway grants, **"Bilateral Guideline EEA and Norwegian Financial Mechanisms 2014 – 2021"**, Adopted by the Financial Mechanism Committee on 9 February 2017",Norway, February 2017.

5. European Commision, **"EU Aid for Trade Progress Report 2018 Review of progress on the implementation of the updated EU Aid for Trade Strategy of 2017"**, Report ,Brussels, December 2018.

6. European Commission,**"EU 2013 Report on Policy Coherence for Development"**,Report, 2013,Brussels.

7. European Commission, **"Budget Support Guidelines Programming, Design and Management A modern approach to Budget support"**, Tools and Methods Series, Working document, Brussels, September 2012.

8. GULRAJANI Nilima, **"Bilateral versus multilateral aid channels Strategic choices for donors"**, Overseas Development , London , Report, March 2016.

9. International Monetary Fund, **"Building a Shared Future"**,IMF Annual Report 2018.

10. KS Jomo and CHOWDHURY Anis and SHARMA Krishnan and PLATZ Daniel, **"Public-Private Partnerships and the 2030 Agenda for Sustainable Development:Fit for purpose?"**, Department of Economic & Social Affairs, Working Paper, No 148,New York, February 2016.

11. LAMHAUGE Nicolina and LANZI Elisa and AGRAWALA Shardul and OECD ,**"Monitoring and Evaluation for Adaptation: Lessons from Development Cooperation Agencies"**,OECD Environment Working Papers, No.38,<https://dx.doi.org/10.1787/5kg20mj6c2bw-en>, April 2012.

12. LATEK Marta, **"Decentralised cooperation in the context of the 2030 Agenda"**, European Parliamentary Research Service, European Union, June 2017.

13. LUIJKX Willem and Benn Julia, **"Emerging providers' international co-operation for development"**, OECD Development Co-Operation, working paper 33/2017, April 2017.

14. MOLENAERS Nadia and NIJS Leen, **"The Bumpy Road, from Rhetoric to Reality – the EC on the Slippery Slope: Does the Governance Incentive Tranche Strengthen or Weaken Aid Effectiveness under the Umbrella of the Paris Declaration?"**, Paper presented at the 12th EADI General Conference, Geneva ,24-28 June.

15. NELSON Rebecca, **"Multilateral Development Banks: Overview and Issues for Congress, Congressional"** ,Report, July 6 2018.

16. NIEBEL Dirk and KOPP Gudrun and JURGEN–Beerfeltz Hans, **"Triangular cooperation in German development cooperation"**, Federal Ministry for Economic Cooperation and Development (BMZ), Strategy Paper 5/2013 ,Berlin , February 2013.

17. OECD (2011), **"Multilateral Aid 2010"**, OECD Publishing".<http://dx.doi.org/10.1787/9789264046993-en>.

18. OECD (2012), **"From Aid to Development: The Global Fight against Poverty"**, OECD Insights, OECD Publishing, <http://dx.doi.org/10.1787/9789264123571-en>.

19. OECD (2016), **"Development Co-operation Report 2016: The Sustainable Development Goals as Business Opportunities "**, OECD Publishing, Paris, <http://dx.doi.org/10.1787/dcr-2016-en>.

20. OECD (2018), **"Multilateral Development Finance: Towards A New Pact on Multilateralism to Achieve the 2030"**, Agenda Together, Paris, 2018.

21. OECD 2012, **"Supporting Partners to Develop their Capacity 12 Lessons from DAC Peer Reviews"**, OECD publications, 2012, www.oecd.org/publishing/corrigenda.

22. OECD 2018, **"Reshaping Decentralised Development Co-operation: The Key Role of Cities and Regions for the 2030 Agenda"**, OCDE, Report , june 2018.

23. Pultar Anna and Rabitsch Waltraud, **"Manual Capacity Development :Guidelines for Implementing Strategic Approaches"**

and Methods in ADC", Austrian Development Agency, Vienna, August 2011.

24. Swiss agency for development and cooperation (SDC) and the European Centre for Development Policy Management (ECDPM), **"Putting Policy Coherence for Development into Perspective: Supporting Switzerland's promotion of PCD in commodities"**, migration and tax policy, 2013.

25. TOMLINSON Brian and Aid Watch Canada, **"working with civil society in foreign Aid possibilities for south-south cooperation?"**, UNDP: China, September 2013.

26. United Nations Development Programme, **concessional financial flows among southern countries conceptualising design principles, operational modalities and AN assessment framework**, Bureau for Policy and Programme Support, New York, October 2016.

27. ZAMFIR Lonel, **"Understanding capacity-building/ capacity development A core concept of development policy"**, EPRS | European Parliamentary Research Service, April 2017.

الدوريات والمجلات:

1. BARRY Frank, KING Michael and MATTHEWS Alan, "Policy Coherence for Development: Five Challenges", **Irish Studies in International Affairs**, Vol. 21, Royal Irish Academy, 2010.

2. International Bank for Reconstruction and Development, The World Bank, Asian Development Bank, and Inter-American Development Bank, "Public-Private Partnerships", **World Bank Publications**, Version 2.0/2014, Washington, 2014.

3. KNOLL Anna, "Bringing Policy Coherence for Development into the post-2015 agenda – Challenges and Prospects", **European Centre for Development Policy Management**, Discussion Paper, No. 163, June 2014.

4. NGANJE Fritz, "Decentralized Cooperation and the New Development Cooperation Agenda: What Role for the UN?", **United Nations University Centre for Policy Research**, November 2015.

5. PPP Lab Food and watter, "Financing Public-Private Partnerships", **Insights Series**, N: 04, https://www.ppplab.org/wordpress/wp-content/uploads/2016/11/Insights-Serie_04.pdf.

6. VALMORBIDA Antonella, Decentralised cooperation: an added value for Eastern Partnership Countries, **The series of the European Association for Local Democracy**, Issue #01, February 2016.

7. WOODS Adèle , "Facts about European NGOs Active in International Development", OECD publications, **Development Centre Studies**, No. 51487 ,2000, Paris.

مواقع الانترنت:

1. Ministry for Foreign Affairs of Finland, "Bilateral partner countries", on the site: <https://um.fi/bilateral-partner-countries> , Date of view 20-04-2019.